الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/B/50/9
TD/B/WP/168
27 August 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة الحادية والأربعون
جنيف، ١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنمية القدرات

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

١- أعـــدت هذه الوثيقة استجابة لمقرر المجلس ٤٧٢ (XLIX) الذي يطلب فيه إلى الأمانة إعداد مذكرة "بشأن نهج ممكن للأونكتاد في مجال بناء القدرات كي ينظر فيها في دورة قادمة للفرقة العاملة".

٢- أحاطت الفرقة العاملة علما، في استنتاجاتها المتفق عليها في أيار/مايو ٢٠٠٣، "بالمعلومات المقدمة من الأمانة في الوثيقة TD/B/WP/161 وما أشير إليه من أنه سيجرى إعداد مشروع جديد لاستراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني وعرض هذا المشروع على الفرقة العاملة في دورتها الحادية والأربعين كي تنظر فيه الدول الأعضاء".

٣- يرد مشروع استراتيجية التعاون التقني في الوثيقة TD/B/50/7 وTD/B/WP/167 بتاريخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

المحتويات

		الصفحة
مقدمة	.....	٢
ألف -	تعاريف بناء/تنمية القدرات: عناصر ذات أهميـــة بالنســـبة للإطـــار المفاهيمي للأونكتاد في مجال تنمية القدرات.....	٣
باء-	تنمية القدرات *في ماذا؟*: أهداف الأونكتاد في مجال تنمية القدرات	٥
جيم-	كيف يمكن ضمان تنمية القدرات: الأدوات المتاحة للأونكتاد فـــي مجال تنمية القدرات.....	١٠
دال-	الاحتياجات الخصوصية لأقل البلدان نموا في مجال تنمية القدرات	٢٠
الملاحظات الختامية والتوصيات		٢٢

موجز تنفيذي

اتخذت خلال السنة الماضية مبادرات عديدة في ما يتعلق بأهداف تنمية القدرات التي تقع في صميم التعاون التقني للأونكتاد. وبالإضافة إلى مقررات مجلس التجارة والتنمية ومشاوراته مع الدول الأعضاء، أشارت الدراسة التقييمية التي أعدها مقيمون مستقلون في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إلى الحاجة إلى نهج متكامل لتصميم برامج بناء القدرات. ويتوافق هذا الهاجس مع المناقشات الجارية لدى عديد الوكالات المعنية بالتنمية بشأن نوعية التعاون التقني وأثره واستدامته، وتحديد قدرات البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية. وتهدف هذه المذكرة إلى تطبيق هذا المفهوم على أنشطة الأونكتاد من أجل وضع إطار عمل متسق لإنجاز أعماله في مجال التعاون التقني.

وتناقش هذه المذكرة ثلاث مسائل رئيسية: ماذا يعنى تطبيق أفكار تنمية القدرات على أنشطة الأونكتاد في مجال التنمية والتجارة؟ ما هو الغرض من أنشطة الأونكتاد في مجال تنمية القدرات؟ وكيف يتحقق ذلك؟

وتتضمن المذكرة أمثلة عن عمليات الأونكتاد الجارية بالإضافة إلى بعض الدلالات عن النهج التي يمكن توخيها لزيادة فعالية عمل الأونكتاد في السنوات المقبلة. وتقترح بوجه خاص نهج أكثر تكاملا في اتجاهات رئيسية ثلاثة: (أ) ترابط أمتن وأكثر انتظاماً بين أعمال الأونكتاد في مجال البحث وأنشطته المتعلقة بتنمية القدرات، لا سيما في سبيل تعزيز القدرة الذاتية لدى المستفيدين في مجالي البحث والتدريب؛ (ب) أكثر تفاعلا داخل الشعب وفي ما بين الشعب بهدف التأكيد على الروابط بين مختلف جوانب التجارة والاستثمار والسياسات الإنمائية ذات الصلة؛ (ج) استخدام وسائط وأدوات مختلفة كالتدريب والتعليم عن بعد والوصل الشبكي وبناء القدرات المؤسسية ونشر المعلومات، على سبيل المثال، وذلك حسب ما تقتضيه المسائل موضع النظر والأهداف المرسومة لكل نشاط من أنشطة تنمية القدرات. وتهدف هذه التوصيات إلى حفز المشاورات بخصوص العمل في المستقبل بين المانحين والمستفيدين والأمانة.

مقدمة

٤- منذ العقد الماضي، صارت مسألة بناء القدرات - أو تنمية القدرات[١] موضوعا أساسيا وحاسما يقع في صميم السياسات الإنمائية. وإن أهمية تنمية القدرات في مجالي التجارة والاستثمار، بوصفها مجالا في حد ذاته، في جدول أعمال التنمية الدولية، تنمو بالتوازي مع انتشار ترتيبات التجارة والاستثمار وآثارها على الاقتصادات الوطنية لكل البلدان. وثمة وعي متزايد بالدور الذي تؤديه تنمية القدرات في مجالي التجارة والتنمية في تحديد العقليات والنهج والقرارات. وإننا نعي أن توفير الظروف والسياسات الاقتصادية "المواتية" في ما يتعلق، على سبيل المثال، ببيئة الاستثمار والأدوات النقدية أو النظام التعريفي إنما يشكل شرطا مسبقا للنمو والتنمية؛ *لقد أصبحنا نعي أن المبادرات التي ترمي إلى بناء القدرات المحلية كيما يتسنى لها صياغة السياسات الإنمائية يجب أن تكون هي أيضا مواتية كي تتحقق أهداف التنمية*[٢]. وتحديد *أي* القدرات يجب تنميتها وكيف يتحقق ذلك هو أمر لا يقل أهمية عن المواضيع المتعددة التي تشكل محتوى قضايا التجارة والتنمية.

٥- ويتحدد محتوى ووسائط تنمية القدرات في التجارة والاستثمار والمجالات ذات الصلة من خلال التغيرات العميقة التي تشهدها وكالات التنمية الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف. فبقدر ما يؤثر بناء القدرات في المجالات المتصلة بالتجارة في السلوك الاقتصادي للبلدان المستفيدة، سوف يفرض معايير أعلى درجة على نوعية التعاون المتلقى. ومن الحيوي بالنسبة للأونكتاد أن يعزز دوره في مجال تنمية القدرات ويعد للتغييرات القادمة في ما يتعلق بمحتواه ووسائطه. وفي هذا الصدد، من المهم تحديد الإطار المفاهيمي للأونكتاد في ما يتعلق بمساهمته في تنمية القدرات: وهذا هو محتوى الفرع ألف.

٦- إن تطور المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية يمثل نقطة الانطلاق لهذه المذكرة.ويشكل دور الأونكتاد في المساهمة في تنمية القدرات المرآة العاكسة لهذه المسائل، كما أنه يتطور بناء على ذلك. ويتصل الدور الصاعد للأونكتاد في مجال تنمية القدرات بـ "أي" قدرات يجب تنميتها و"كيف" يمكن أن يتم ذلك، أي الأغراض التي ترمي إليها مبادرات الأونكتاد في مجال تنمية القدرات بالاستناد إلى مجالات اختصاصه (وهذا موضوع الفرع باء)، من جهة، والأدوات التي تناسب أغراض الأونكتاد في ما يتعلق بتنمية القدرات في المجالات المواضيعية، من جهة أخرى، (وهو الموضوع الذي يتناوله الفرع جيم). أما الفرع دال، فإنه يركز على وجه التحديد على احتياجات أقل البلدان نموا من حيث تنمية قدراتها في مجالي التجارة والتنمية. وفي الختام، ترد بعض الملاحظات الختامية والتوصيات بشأن العناصر المهمة لإعداد استراتيجية جديدة للأونكتاد في مجال التعاون التقني.

٧- وهذه المذكرة هي جزء من عملية لاستعراض أنشطة الأونكتاد في مجال بناء/تنمية القدرات، تندرج ضمن سياق عملية أوسع ترمي إلى جعل تنمية القدرات هدفا مركزيا لاستراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني بغية تعزيز أثرها وفعاليتها وكفاءتها[٣].

ألف- تعاريف بناء/تنمية القدرات: عناصر ذات أهمية بالنسبة للإطار المفاهيمي للأونكتاد في مجال تنمية القدرات

٨- تتغير مصطلحات مساعدات التنمية بالتوازي مع تغير العقليات التي توجه السياسات الإنمائية: فاليوم، ابتعدنا كثيرا عن المفاهيم التي كانت تغذي "المساعدة التقنية" خلال الستينات والسبعينات. فالأطر المفاهيمية للمعونة الإنمائية وأدواتها صارت تكيف باستمرار حسب معايير وأهداف أعلى درجة. فقبل نحو عشرة أعوام، كان مفهوم "بناء القدرات" يشكل الهدف الأساسي لأي مساعدة إنمائية. أما اليوم، فقد أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات التنمية الأخرى[٤] تستخدم عبارة "تنمية القدرات" بدلا من "بناء القدرات". ولهذا المفهوم بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقطة انطلاق مختلفة مقارنة بمفهوم بناء القدرات ذلك أنه يركز على القدرة والاحتياجات المحلية القائمة. *إن تنمية القدرات* "*هي بمثابة مسار عمل ذاتي يعتمد على القدرات والمكتسبات القائمة*" و"*قدرة الناس والمؤسسات والمجتمعات على أداء الوظائف وحل المشكلات ورسم الأهداف وبلوغها*"[٥]. إنها عملية تستلزم تنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى تقوية المؤسسات وتشمل ثلاثة أصناف مترابطة من القدرات:

القـــدرات الفـــردية والقدرات المؤسسية والقدرات المجتمعية[٦]. ومن منظور الأونكتاد، تجدر الملاحظة أن هذه الأصناف الثلاثة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لسياسات التجارة والاستثمار والتنمية.

الإطار ١- بعض المقومات المشتركة بين تعاريف بناء القدرات وتنمية القدرات

يبدو أن وكالات التنمية تتفق جميعا على أن بناء القدرات التي سوف تولد تغيرات ذاتية داخلية أهم من حفز التغييرات من الخارج. كما أنها تتفق جميعا على أنه بقدر ما يركز محتوى تنمية القدرات على القضايا السياسية، تكون عملية تنمية القدرات صارمة ومعقدة وموجهة نحو الأجل الطويل. وترد فيما يلي بعض الأمثلة عن التعاريف:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٢/٥٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨): "تعزيز القدرات الوطنية في ميادين منها صياغة السياسات والبرامج، وإدارة التنمية، والتخطيط، والتنفيذ، والتنسيق، والرصد، والاستعراض".
- معهـــد البنك الدولي: " إذا أريد للمساعدة الإنمائية أن تحدث نتائج دائمة، يجب أن تكون البلدان قادرة على صياغة وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الخاصة بها - وعلى تقييم نتائج تلك الاستراتيجيات. وتتوقف القدرة على وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية بدورها على القدرة على الوصول إلى مصادر متعددة للمعرفة وتكييف المعرفة المكتسبة حسب الظروف الوطنية" (*WB Institute NewS*، شباط/فبراير ٢٠٠٣).
- إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة: "ينبغي أن يتم بناء القدرات في المجالات المتعلقة بالتجارة في سياق استراتيجيات تجارية وطنية ذاتية تتكامل مع استراتيجيات إنمائية وطنية. والأطراف المانحة والوكالات في حاجة إلى تعلم الممارسات المثلى بشأن المساعدة في هذا المجال والالتزام بها"(*DFID Tradematters Briefing*، آذار/مارس ٢٠٠٣).
- الوكالة الكندية للتنمية الدولية: "تنمية القدرات هي العملية التي يتسنى من خلالها للأفراد والمجموعات والمنظمات والجمعيات في البلدان النامية تعزيز مقدرتهم على تعيين تحديات التنمية والتصدي لها بصفة مستديمة".
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية: تنمية القدرات هي "عملية ذاتية يمكن لشركاء التعاون الإنمائي المساهمة فيها".

٩- والمؤلفات المتعلقة ببناء/تنمية القدرات في المجالات المتصلة بالتجارة محدودة أكثر من الأفكار العامة التي تـــتعلق بتنمـــية القدرات في حد ذاتها. وقد بذلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية[٧] جهدا منتظما في هذا السياق، حيث وضعت عملية رسم السياسات التجارية في صميم تنمية القدرات في المجالات المتصـــلة بالـــتجارة. ويمكن أن يلخص هذا كما يلي: (أ) التعاون في صياغة وتنفيذ استراتيجية إنمائية في الميدان التجاري تندرج ضمن استراتيجية إنمائية وطنية أشمل؛ (ب) تعزيز السياسات والمؤسسات التجارية بوصفه الأساس لعملية إصلاح نظم الاستيراد وزيادة حجم الصادرات وقيمتها المضافة، وتنويع منتجات وأسواق التصدير، وزيادة

الاســـتثمار الأجنبي لخلق الوظائف وتنمية الصادرات؛ و(ج) المشاركة في المؤسسات والمفاوضات والعمليات التي تحدد السياسة التجارية الوطنية وقواعد وممارسات التجارة الدولية والاستفادة منها.

١٠- ومن جهة أخرى، ينبغي أن ينظر إلى الإطار المفاهيمي للأونكتاد ضمن سياق الأهداف الإنمائية للألفية: ليس فقط الهدف ١ المتعلق بالحد من الفقر، وإنما أيضا - وبوجه خاص - الهدف ٨ بشأن "الشراكة العالمية". فهذا الهـــدف هو الوحيد الذي يشير بالتحديد إلى البيئة الاقتصادية الدولية؛ لذلك، فهو ينطوي على عوامل خارجية متعددة ليست مدرجة، أو لا تكتسي نفس القدر من الأهمية، ضمن الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية التي تتعلق بالسياســـات الوطنية. وينبغي أن ينظر إلى الترابط بين السياسة التجارية واستراتيجيات مكافحة الفقر من منظور علاقته بتحقيق كلا الهدفين ١ و٨. ومن الجدير التفكير في نوع القدرات المطلوبة لضمان دعم السياسات التجارية لاستراتيجيات مكافحة الفقر، وفي تحديد دور الأونكتاد في ما يتعلق بهذه الحاجة إلى تنمية القدرات.

باء - تنمية القدرات *في ماذا*؟: أهداف الأونكتاد في مجال تنمية القدرات

١١- في ضـــوء مختلف العناصر الوارد ذكرها أعلاه ووفقا للولاية المنوطة بالأونكتاد، فإن أنشطة الأونكتاد في مجـــال تنمـــية القدرات تتصل بتعزيز القدرة الذاتية للبلدان النامية على صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات التي يتم تطويرها محليا في سبيل: (أ) تنمية وتنويع قطاع الإنتاج المحلي؛ (ب) تصميم وتنفيذ السياسات التجارية والمتعلقة بالاســـتثمار واستراتيجيات التفاوض؛ و(ج) تنمية خدمات دعم للتجارة، في إطار أهدافها الإنمائية ومع مراعاة تطورات البيئة الاقتصادية الدولية. ويتمثل دور الأونكتاد في تزويد صانعي السياسات والجهات المعنية لدى البلدان النامـــية حاضـــرا ومستقبلا بالأدوات التي يحتاجون إليها لتتوفر لديهم هذه السياسات الوطنية. وتتيح الأهداف الإنمائية للألفية هدفا واسعاً لأنشطة الأونكتاد في مجال تنمية القدرات - ألا وهو مكافحة الفقر، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

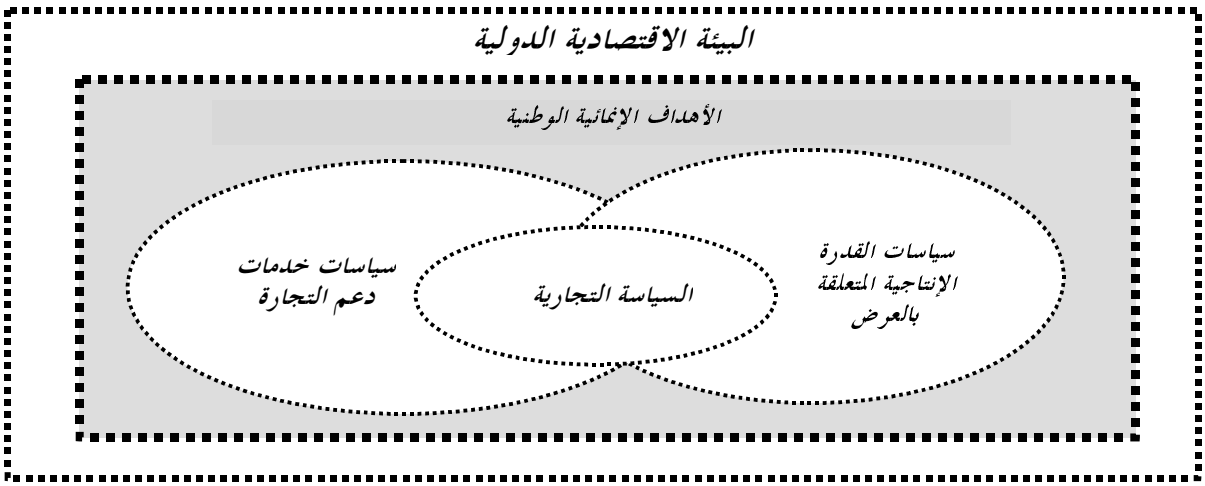

١٢- وفي كل من هذه المجالات السياسية الثلاثة المترابطة، ثمة احتياجات متعددة في مجال تنمية القدرات من حيث التدريب، والبحث، وصياغة وتنفيذ التشريعات والأطر التنظيمية الداخلية، وأطر العمل المؤسسية، وتنمية المنشآت وقدرتها على المنافسة، ونقل التكنولوجيا، ومشاركة المجتمع المدني، وبناء توافق الآراء، وهلم جرا. وينشط الأونكتاد، وفقا لولايته، في تنمية القدرات في المجالات السياسية الثلاثة، ومتصدياً للاحتياجات المتنوعة من القدرات بأشكال متعددة. أما وكالات التنمية الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف، فهي تقدم المساعدة في مجال واحد من المجالات الثلاثة، أو تقتصر مساعدتها على بعض المواضيع المحددة ضمن تلك المجالات، ولا تستخدم في بعض الأحيان سوى أداة واحدة من أدوات تنمية القدرات (كالتدريب مثلا)، أو هي تركز على جانب رئيسي واحد (كتنفيذ قواعد التجارة مثلا). وتكمن الميزة النسبية للأونكتاد في نهجه الشامل إزاء السياسات التجارية والإنمائية الذي يتجلى في النطاق المواضيعي الواسع لأعماله وفي تنوع الأشكال التي يستخدمها لدعم أنشطة تنمية القدرات.

١٣- والروابط القائمة بين هذه المجالات السياسية الثلاثة معقدة ولها آثار مباشرة على كيفية تصميم أنشطة تنمية القدرات وتنفيذها. ونقصد بعبارة "روابط" مجموعة متنوعة من الصلات وأوجه التفاعل والعلاقات السببية التي تظهر في عمليات رسم السياسات ووضع القوانين و/أو في الأنشطة الاقتصادية. وتتوسع "خريطة تنمية القدرات في المجالات التي يعنى بها الأونكتاد" (انظر أدناه) في محتوى تلك المجالات وفي الروابط القائمة بينها بإبراز المكونات الأساسية لكل مجال كما يراها الاونكتاد. ولا شك في أن هذا الرسم ليس شاملا، وينبغي أن تضاف إليه السياسات الاجتماعية، مثل قوانين العمل واستراتيجيات الحد من الفقر، والسياسات التعليمية والثقافية. وكل مجال من المجالات السياسية ينطوي على احتياجات مختلفة من حيث تنمية القدرات ويستلزم أدوات مختلفة: فالاحتياجات التي يتطلبها تطوير الصادرات بصورة فعالة، على سبيل المثال، تختلف عن المهارات القانونية المطلوبة لاستخدام آليات تسوية الخلافات في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية. وبالمثل، إن المشاركة الفعالة في عملية وضع القواعد التجارية أو التفاوض بشأن اتفاق استثمار يتوافق مع أهداف توفير القدرة على المنافسة يستلزم مهارات اقتصادية وقانونية ليس لها أي أوجه شبه مع تلك التي يتطلبها نظام فعال لإدارة الديون. ويقتضي تحديد كيفية تأثير نظام تجاري ما على الفقر أدوات تحليلية وقدرة على التخطيط مختلفة عن تلك التي يقتضيها فهم أوجه الترابط بين الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، على سبيل المثال. *وينبغي أن تراعي القدرة العامة على صياغة وتنفيذ سياسة تجارية وإنمائية وطنية متسقة كل عناصر هذه الخريطة، والصورة الأمثل هي أن ينمي البلد قدرته الذاتية في جميع تلك العناصر معا.*

١٤- وتبين الخريطة أي الوكالات لها الخبرة اللازمة لتنمية القدرات في كل واحد من المجالات - دون ادعاء تقديم قائمة شاملة. ويقدم هذا نظرة عامة عن نوع التعاون المطلوب بين الوكالات الذي قد يكون ذا أهمية في كل مجال من المجالات، بالإضافة إلى مختلف الشعب والوحدات المعنية أو التي قد يعنيها الأمر التابعة للأونكتاد والتي تحتاج إلى العمل مع بعضاً البعض بخصوص موضوع محدد. *وينبغي أن يعتمد الاتساق الداخلي والخارجي أيضا الذي يعد هدفا رئيسيا لأنشطة تنمية القدرات، من البداية، على الصلات الأساسية القائمة بين مختلف المجالات السياسية الواردة في الخريطة.* ومن الناحية

العملية، تعني الروابط القائمة بين مختلف الجوانب الواردة في الخريطة أن الخطوة الأولى لدى تصميم مشروع ما ينبغي أن تتمثل في تحديد أي القدرات يراد تنميتها حسب طبيعة المجال المستهدف أو المجالات المستهدفة؛ ثم يتم تحديد المجال المطلوب مراعاته (أو المجالات المطلوب مراعاتها) لضمان تحقيق نتائج مستديمة وشاملة؛ ثم في مرحلة أخيرة، يتم تحديد أي الوكالات و/أو الوحدات التابعة للأونكتاد يمكن أن توفر الخبرات المتممة مع الأدوات الكفيلة بتحقيق أهداف تنمية القدرات. (الفرع جيم يناقش مسألة الأدوات المناسبة). *وهذا لا يعني أنه يجب - أو يفترض - أن توسع جميع الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال تنمية القدرات نطاقها*. ولكن من المهم ألا يغرب عن البال أنه إذا كان الهدف من نشاط ما تعزيز القدرات في مجال محدد، يجب عند تصميم النشاط، كحد أدنى مطلوب، أن تراعى الروابط مع المجالات الأخرى.

١٥- وهنالك وبعض الأنشطة الجارية للأونكتاد تستلهم هدف تحقيق قدرة متكاملة - أي أنها تشمل مجالات متعددة في نفس الحين. وأهم مثال عن ذلك الدورة التدريبية للأونكتاد بشأن برنامج العمل الاقتصادي الدولي (الفقرة ١٦٦ من برنامج عمل بانكوك)، التي يشمل برنامجها الدراسي كل مجالات العمل الرئيسية للأمانة. وتعتمد برامج أو مشاريع أخرى أيضا على نهج متكاملة، تشمل مجالات سياسية عديدة، مثل البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية وإطار العمل المتكامل، بحكم التعريف. وعلى صعيد آخر، صممت الأنشطة المندرجة ضمن برنامج BIOTRADE أيضا لإدماج الجوانب التجارية والبيئية والاجتماعية للتنوع البيولوجي. وينفذ الأونكتاد برامج جاهزة لتيسير التجارة بحيث يتم إدراج كل الجوانب والأدوات المطلوبة للسيطرة على هذا المجال. وتعتمد الفرقة العاملة المعنية بالتنمية السياحية المستدامة على نهج مماثل. والأونكتاد بصدد الإعداد لبرنامج متكامل جديد لبناء القدرات في مجالي التجارة والاستثمار لصالح بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يشترك فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/الاتحاد الأفريقي وثلاثة مراكز للبحث من بلدان نامية. ومن بين المواضيع الأخرى التي تعد جزءا من أنشطة الأونكتاد والتي سوف يزيد عليها الطلب مستقبلا في مجال تنمية القدرات، هناك، على سبيل المثال، أوجه الترابط بين المنافسة وتجارة الخدمات؛ وأوجه الترابط بين التدفقات التجارية والاستثمارية والثقافية؛ وأثر التغيرات العلمية والتكنولوجية على القواعد التجارية والبيئية؛ وآثار الاتفاقات التجارية الإقليمية على تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية؛ ودور الطاقة في السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار؛ ومجالات عديدة أخرى. *وسينمو فيما بين الوكالات وفيما بين الشعب والوحدات، والمفضي إلى مبادرات متكاملة في مجال تنمية القدرات، ضمن أنشطة الأونكتاد المستقبلية كاستجابة طبيعية للقضايا الدولية المتطورة*.

خريطة تنمية القدرات في المسائل المندرجة ضمن مجالات اختصاص الأونكتاد

(١) الوكالات الرئيسية المعنية بتنمية القدرات في هذا المجال.

(٢) هذه القوائم غير شاملة: فهي تقدم فقط بعض الأمثلة عن مجالات نشاط الأونكتاد وتعاونه التقني.

(٣) تسمى هذه الفئة هنا "السياسات المتعلقة بالتجارة" بقدر ما تبين التوسع الأخير لبرنامج العمل التجاري التقليدي- إلا أن الأونكتاد معني بكل هذه المواضيع منذ عام ١٩٧٠. وهذه الخريطة هي توليف بياني يهدف فقط إلى تيسير بيان أوجه الترابط والتداخل بين المجالات السياسية.

الإطار ٢- أمثلة عن أنشطة الأونكتاد في مجال تعزيز قدرات البحث والتدريب لدى البلدان النامية

- يهدف البرنامج الخاص بالتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار إلى نقل القدرة على التدريب إلى جامعات مختارة في البلدان النامية بغية تأهيل المدربين المحليين تدريجيا للاضطلاع بمهام التدريب بأنفسهم.
- يهدف المشروع الفييتنامي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تمكين الأكاديميين لفيتناميين من "تكييف" مواد التدريب التابعة للأونكتاد الخاصة بالمفاوضات التجارية مع احتياجاتهم، بما يتسنى لهم القيام بأنشطتهم التدريبية الخاصة بهم.
- شرعت جامعة كمبيناس (البرازيل) في تنفيذ دورة للخريجين عن "الدبلوماسية الاقتصادية"، حيث يتكفل أساتذة محليون بتكييف وتقديم البرنامج الدراسي النموذجي للأونكتاد بشأن القضايا الرئيسية من برنامج العمل الاقتصادي الدولي.
- بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣، مكن مشروع TRAINFORTRADE لصالح بنن وبوركينا فاسو ومالي من تدريب ٣٠٠ من المشغلين الاقتصاديين و٢٨ مدربا في مجالات التجارة والبيئة، وقانون المنافسة، والتجارة والنقل والإمداد.

١٦- وكما يتطور محتوى القضايا التجارية والإنمائية، ينبغي أن يتطور وفقا لذلك محتوى تنمية القدرات في المسائل التي يعنى بها الأونكتاد، ويحقق نقلة من المواضيع "القديمة" أو "التقليدية" إلى المواضيع "الجديدة"، كما تقتضيه ديناميكية الواقع. فأي القدرات سوف تكون لازمة في السنوات المقبلة للاستجابة إلى النظام الاقتصادي الدولي في المستقبل؟ وهل يمكننا التنبؤ بالمواضيع التجارية والإنمائية التي قد تكون ذات أولوية بالنسبة للجيل المقبل من صانعي السياسات في البلدان النامية؟ وهل نحن متأكدون من أن الأشكال التي نستخدم اليوم لبناء القدرات في المجالين التجاري والإنمائي سوف تكون فعالة لتلبية احتياجات المستقبل؟ وهذه التساؤلات ليست مجرد هواجس نظرية، ذلك أن عملية بناء القدرات عملية طويلة الأجل. ومن بين المتطلبات الرئيسية لتصميم استراتيجية لتنمية القدرات مراعاة البيئة الدولية والداخلية المتغيرة التي تنمو فيها. وهذا يعني (أ) إدراج المجالات الممكنة للمعرفة الجديدة المتصلة بمواضيع التنمية المستهدفة ضمن نطاق عملية تنمية القدرات إلى أقصى حد ممكن؛ (ب) إضفاء المرونة على تصميم العملية بحيث يمكن أن تتكيف مع المواضيع الجديدة أو الأشكال الجديدة، عند الاقتضاء.

١٧- ويشمل جدول أعمال الأونكتاد ومبادراته في مجال تنمية القدرات كلا من المواضيع "التقليدية" (أي المواضيع التي تشكل جزءا من جدول أعمال الأونكتاد منذ استهلال نشاطه، مثل السلع الأساسية) والمواضيع "الجديدة" المتصلة بالتجارة والاستثمار والاستراتيجيات الإنمائية (أي المواضيع التي تعكس الاهتمامات الأخيرة والمتطورة، مثل التجارة الإلكترونية). وسوف تحدد الدورة الحادية عشرة للمؤتمر نطاق جدول أعمال الأونكتاد في المستقبل وبالتالي، سوف تحدد في العملية ذاتها نطاق أنشطته في مجال تنمية القدرات. ومع ذلك، ففي ضوء التجارب العديدة التي مر بها الأونكتاد في مجال تصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني، ثمة مجالات جديدة يبدو أنها أصبحت تمثل هواجس جديدة لكل من البلدان المانحة والمستفيدة، مما يعكس التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية -

مثل الترابط بين السياسة التجارية واستراتيجيات الحد من الفقر، وبين التجارة وتمويل التنمية، والترابط بين أنظمة التجارة والاستثمار الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

جيم- *كيف* يمكن ضمان تنمية القدرات: الأدوات المتاحة للأونكتاد في مجال تنمية القدرات

١٨- ضمن كل واحد من الأصناف الثلاثة لتنمية القدرات- القدرات الفردية والقدرات المؤسسية والقدرات المجتمعية- هناك بعض الأدوات التي تعتبر أنسب وأكثر فعالية من غيرها لتحقيق الأهداف التي تقابل احتياجات كل صنف. وبدلا من وضع تصنيفات نظرية للأدوات، من المهم التقدم في تطبيق هذا الإطار المفاهيمي الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأهداف التي يسعى إليها الأونكتاد في مجال تنمية القدرات من خلال دراسة أي الأدوات تناسب احتياجات المجالات التي يعنى بها الأونكتاد.

المستويات المترابطة لاحتياجات وأدوات تنمية القدرات في مجال سياسات التجارة والاستثمار والتنمية

المستوى المجتمعي

تنمية القدرات من خلال: نشر القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية والوعي بها والدعاية لها وتعبئة المجتمع بشأنها؛ بناء توافق الآراء والمشاركة؛ تطوير روح المبادرة؛ الوصول إلى المعرفة والمعلومات.

المستوى المؤسسي

تنمية القدرات من خلال: دعم الكيانات المعنية بالتنظيم والتخطيط (عامة وخاصة)، المكلفة بالسياسات التجارية والإنمائية؛ دعم صياغة وتنفيذ التشريعات؛ التنسيق بين الوزارات؛ القدرة على البحث والتدريب في مجال القضايا الإنمائية، إلخ.

المستوى الفردي

تنمية القدرات من خلال: تنمية الموارد البشرية، والتدريب، وتدريب المدربين.

١- القدرات الفردية: التدريب وتدريب المدربين

١٩- لما كانت الفئة الأولى تعني الأفراد (وفي حالة الأونكتاد، المسؤولين الحكوميين المعنيين برسم السياسات الاقتصادية وخدمات دعم التجارة بالأساس)، فإن التدريب يشكل الأداة الرئيسية التي تمكن من تنمية قدرتهم المهنية. ويختلف التدريب عن التعليم - ذلك أن التعليم توفره الجامعات وهيئات التعليم العالي الأخرى. ومع ذلك،

فإن عبارة "تدريب" داخل الأونكتاد تستعمل عادة للدلالة على التدريب المهني للأخصائيين بالإضافة إلى التعليم الأكـــاديمي للطلاب. وتعتمد العديد من المشاريع والبرامج الجارية التابعة للأونكتاد اعتماداً كبيراً على التدريب. *فالتدريب هو الأداة الأكثر انتشاراً ضمن العمليات التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال تنمية القدرات*[٨]. وعادة ما تكون أنشطة الأونكتاد في مجال التدريب جزءاً من مشاريع محددة، غالباً ما تكون قصيرة الأجل (٣ إلى ٤ أيام في المعدل) وتركز بصورة عامة على موضوع متخصص واحد يستهدف جمهوراً معيناً. وهناك أنشطة أخرى تمتد على أجل أطول (كالأنشطة التي تتعلق بالتدريب في مجال اتفاقات الاستثمار والدورات المتعلقة بتسوية النزاعات، على سبيل المثال) وشاملة (كما في الدورات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية الدولية للفقرة ١٦٦). وبالتعاون مع "التدريب من أجل التجارة" (TrainForTrade)، تستخدم تقنيات التعليم عن بعد في بعض المجالات (التجارة والبيئة وقانون المنافســـة والمفاوضات المتعلقة بالاستثمار والتجارة). وفي كل هذه الحالات، يضطلع الأونكتاد بمهمة إعداد مواد التدريب. وبالرغم من الأثر المحدود على المدى الطويل لأي تدريب قصير المدة من هذا النوع[٩]، فإن القدرات التي تـــنمى بفضـــل أنشطة التدريب هذه عادة ما تحظى بتقدير بالغ. ومن وجهة نظر الأونكتاد، فإن تصميم وتنفيذ التدريب بشأن القضايا السياسية، من قبيل آثار العولمة بالنسبة للسياسات الإنمائية[١٠]، تتطلب جهوداً كبيرة جداً إذ يجب تحديث مواد التدريب بصفة منتظمة بالاستناد إلى العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد.

٢٠- إن المعرفة والخبرة المتوفرة للأونكتاد لا تضمن أن لدى الأمانة دائماً وأبداً القدرة على أن تحول المدخلات التحليلية إلى أدوات لتنمية القدرات. فالدعم التقني الذي يقدمه الأونكتاد لمجموعة الأربعة وعشرين (بالتعاون مع مركـــز جامعة هارفارد للتنمية الدولية)، على سبيل المثال، يتضمن مدخلات ممكنة وافرة جداً في مجال التدريب. وبالمـــثل، لـــو أتيحت موارد أوفر، لأمكن توسيع نطاق التدريب على استخدام قواعد البيانات التجارية التابعة للأونكـــتاد بشأن الوصول إلى الأسواق والسلع الأساسية. أما التدريب في مجال القضايا القانونية من قبيل قواعد الـــتجارة أو الاســـتثمار أو البيـــئة، فإنـــه يطرح تحديات منهجية مختلفة مقارنة بالاقتصاد السياسي الديناميكي للدبلوماســـية التجارية. ويقتضي التدريب في مجالات العلم والتكنولوجيا[١١] مجموعة أوسع من الأدوات المتعددة الاختصاصـــات مقارنة بالتدريب في مجال إدارة الجمارك. وينبغي أن يجاري التدريب الخلفيات الأكاديمية والمهنية للمتدربين، وهي خلفيات قد يصعب تحديدها في بعض الأحيان، حتى إذا تم الانتقاء بالعناية المطلوبة. كما أن فئات الجمهور المستهدفة (برلمانيون ورجال أعمال وصحفيون) تقتضي باختلافها أدوات ونهجاً مختلفة. وبالمثل، تنطبق أدوات التدريب المختلفة على وضعيات مختلفة: فتمارين المحاكاة والنمذجة تشكل المنهجية الأكثر فعالية في مجال المفاوضـــات التجارية؛ ومناقشة الدراسات الوطنية أو القطاعية تكتسي فائدة كبرى في تعيين المشاكل الاقتصادية المحـــددة؛ ومقارنة التجارب المختلفة للبلدان تعمق فهم الخيارات المتعلقة بالسياسات الإنمائية الداخلية. *وأخيراً، سيظل التدريب، رغم أثره المحدود قياساً بمجموع الاحتياجات والأهداف على المدى الطويل، أداة رئيسية ونقطة*

الانطلاق لأي مبادرة أخرى في مجال تنمية القدرات، ذلك أن المعرفة الفردية هي شرط مسبق للبناء المؤسسي والتنمية المجتمعية.

٢١- ويمثل *تدريب المدربين* مسعى أكثر صعوبة، ولكنه، من منظور تنمية القدرات، يعد بالتأكيد أداة أكثر فعالية من التدريب التقليدي. والأساتذة الجامعيون هم مبدئياً مدربون ممكنون جيدون في المواضيع التي تهم الأونكتاد. ومع ذلك، فإن الأغلبية الكبرى لبرامج الدراسة المتعلقة بالقانون الدولي وعلم الاقتصاد في الجامعة غير مستوفاة ويغلب عليها الطابع النظري إلى حد بعيد، في حين أن التدريب الذي يتيحه الأونكتاد يستهدف الجوانب العملية لرسم السياسات والمهارات المهنية المحددة. وربما كان التدريب الأمثل للمدربين هو ذلك التدريب الذي يقوم فيه المدرسون المحليون أنفسهم بتكييف مواد التدريب والأعمال التحليلية التي يطورها الأونكتاد مع الاهتمامات الوطنية والإقليمية. وتدريب المدربين الذي يعتني بمهارات تقنية محددة عادة ما يكون أيسر في تصميمه وتكون له نتائج واضحة وفورية مقارنة بالتدريب المتصل برسم السياسات. وفي الختام، لا يمكن توحيد مراقبة الجودة لكل من التدريب وتدريب المدربين: فالأونكتاد لا يمكنه أن يحل محل متطلبات الجامعة، وفي العديد من الحالات، ترى التدريب ينقل بعض المعرفة فقط وليس كل المهارات المطلوبة في مجال محدد.

٢٢- أخذ استخدام *تقنيات التعليم عن بعد* يتزايد أكثر فأكثر في عديد من الأنشطة التدريبية التي يضطلع بها الأونكتاد[١٢]. فهذه التقنيات تضمن وفورات في الكلفة وعدداً أكبر من المشاركين وجداول تنفيذ مرنة مقارنة بحلقات التدريب التقليدية. ويزداد أثر وفعالية تقنيات التعليم عن بعد عندما تندرج هذه التقنيات ضمن برنامج شامل، حيث تستعمل بالتوازي أدوات تدريب متنوعة (دراسة الحالات والتمرينات العملية والمحاكاة والنقاشات وما شابهها). كما أن التعليم عن بعد يشكل أداة قوية لدعم شبكات مؤسسات التدريب التي ترغب في استخدام مواد الأونكتاد، وفي تنظيم أنشطة تدريب مشتركة مع الأونكتاد والمؤسسات الأخرى. وفي هذا السياق، يمثل التعليم عن بعد في نفس الآن أداة لتنمية الموارد الفردية ومحركاً لتنمية القدرات المؤسسية.

٢- القدرات المؤسسية: دعم القدرات المؤسسية للكيانات العامة والخاصة المعنية بالتجارة والاستثمار وخدمات الدعم

٢٣- بينما يستهدف التدريب الجانب الفردي من تنمية القدرات، فإن القدرات المؤسسية تعني دور الهيئات الحكومية وجمعيات الأعمال وأي كيانات أخرى تتدخل في رسم السياسات. فزيادة عدد الأفراد المدربين لا يؤدي إلى أداء مؤسسي فعال، لا سيما بالنظر إلى أوجه تشعب السياسات التجارية والإنمائية. ولكن التدريب الفردي يشكل عادة شرطاً مسبقاً لنجاح أي تغير على المستوى المؤسسي. *والحكومات مسؤولة عن وضع سياسات تجارية موجهة نحو التنمية. وهذا لن يتحقق إلا إذا طُوِّرت شبكة المؤسسات العامة والخاصة المعنية بصياغة هذه السياسات وتوفرت الظروف المناسبة لحسن سير أعمالها.* والمستوى المؤسسي (أكثر من المستويين الفردي والمجتمعي) هو الذي

يمكن لمعرفة الأونكتاد أن يكون لها أثر أكبر وأكثر استدامة: فهناك عدد متزايد من مشاريع الأونكتاد التي تعتمد أو تدرج نهجاً منوعة تستهدف القدرات المؤسسية. وللأسف، فإن الصعوبات الناجمة عن التنمية المؤسسية المتصلة بالاقتصاد أكبر بكثير من تلك التي يولدها تدريب الأفراد. وتزداد الصعوبات بحسب الهدف: فتعزيز أداء مؤسسة ما في وظيفة تقنية محددة (مثل إصدار شهادات المنشأ للمصدرين الوطنيين أو استخدام قاعدة بيانات لإدارة الديون كما في برنامج رصد الديون والتحليل المالي) له نطاق محدود وأهداف محددة، بينما يقتضي تعزيز المهارات الاستراتيجية والتنظيمية لوزارة التخطيط نهجاً مختلفاً.

٢٤- وهناك ثلاثة شروط رئيسية لضمان نجاح تنمية القدرات المؤسسية في القضايا التي تندرج ضمن مجالات اختصاص الأونكتاد:

- *سيطرة متينة واضحة من جانب السلطات المحلية*: وهذا ينطبق أكثر على مجالي التجارة والاستثمار منه على مجالات التنمية المؤسسية الأخرى نظراً لحساسية العديد من القرارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار التي ترتبط بالمصالح الاقتصادية، وبحجج وخيارات قابلة للنقاش، وبمواقف سياسية أو أيديولوجية في بعض الأحيان. وغالباً ما يغرب عن البال أن سياسات التجارة والاستثمار تقع في صميم السياسة الاقتصادية الخارجية لجميع البلدان، متقدمة ونامية على حد سواء. وفي هذا السياق، تعني الملكية أيضاً عزم الحكومة الصريح على تغيير سياستها وخدمات الدعم التي توفرها؛

- *تطبيق المؤسسات المعنية للمهارات المكتسبة بواسطة التدريب الفردي*، بهدف تحسين سير أعمال المؤسسة المستهدفة وإجراءاتها وعملية رسم سياساتها (الإطار ٤)؛

- *إدخال تحسينات واضحة على أداء المؤسسة على المستوى المجتمعي*. وذلك، على سبيل المثال، من خلال تحسين الحوار بين المؤسسة وبين المنتجين المعنيين بأثر التكنولوجيات الجديدة، وعن طريق تعزيز آليات المشاورات التي تفضي إلى اتخاذ قرارات بشأن النظام التجاري، أو عن طريق تمكين المجتمعات الريفية من الوسائل اللازمة التي تكفل لها الانتفاع بالقيمة الاقتصادية للمعرفة التقليدية.

٢٥- *ويُعنى الأونكتاد بتنمية القدرات المؤسسية في المجالات الثلاثة من السياسات المتعلقة بالتجارة المذكورة أعلاه*. وعلى سبيل المثال، تتطلب القدرة على المشاركة بصورة فعالة في وضع القواعد التجارية موظفين تجاريين جيدي الإعداد وقدرة وزارة التجارة على تحديد المصالح التفاوضية بالاستناد إلى البحوث الوطنية في سياق استراتيجية التنمية المحلية وبالتشاور مع القطاعات الاقتصادية المعنية: هذا هو الهدف من مشاريع متعددة يرعاها الأونكتاد في مجال التجارة. وعلى سبيل المثال تركز الدعم المقدم للخلايا الوطنية التابعة لمنظمة التجارة العالمية في

إطـــار مشـــاريع مـــن قبيل البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية أو الأنشطة التي تدعم وكالات النهوض بالاستثمار، بصورة خاصة على الجانب المؤسسي. وتتعلق الأنشطة الأخرى التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال تنمية القدرات المؤسسية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والسلطات الجمركية (والنظام الآلي للبيانات الجمركية). و/أو عمليـــات النقل (نظام المعلومات المسبقة عن البضائع)، وهي جميعاً أنشطة تقتضي طرائق مختلفة للدعم المؤسسي. وتـــدرج بعـــض البرامج أبعاداً مختلفة من التنمية المؤسسية، كما في مشروع بناء القدرات من أجل تحسين رسم السياسات والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية، وهو مشروع يشمل تنسيق السياسات والقدرة على التفاوض والمبادرات القانونية والسياسية والتعاون الإقليمي. وينطوي البرنامج بشأن تغير المناخ كذلك على نهج متكامل يستهدف الاحتياجات المؤسسية المختلفة. ومن بين البرامج التي تركز بصورة خاصة على الجانب المؤسسي هناك برنامج قانون وسياسة المنافسة وحماية المستهلك، بما أنه يشتمل على المساعدة أيضاً لدى صياغة التشريعات الوطنـــية المـــتعلقة بالمنافسة. وتوجد سمة مماثلة في برنامج تنمية أسواق التأمينات التنافسية وفي الأنشطة المتعلقة بإحصـــاءات الاســـتثمار المباشر الأجنبي وعمليات عديدة أخرى يرعاها الأونكتاد في مجال سياسات الاستثمار والتطوير والتيسير. وينبغي تحري سبل توسيع هذه الأنواع من الأنشطة مع مراعاة الموارد البشرية والمالية التي تتطلبها.

الإطار ٣- من العمل التحليلي إلى القدرة المؤسسية: برنامج الأونكتاد بشأن حسن التوجيه في مجال تشجيع وتيسير الاستثمار

تشـــكل مدخـــلات أعمـــال البحث والتحليل التي توفرها استعراضات سياسات الاستثمار، ضمن هذا الـــبرنامج، إطـــار العمـــل لتنمية القدرات المؤسسية لوكالات تشجيع الاستثمار لدى أقل البلدان نمواً. وتهدف الخدمات الاستشارية والتدريب إلى تعزيز قدرات الوكالة على الوفاء بمعايير "حسن التوجيه" (المساءلة والمشاركة والقدرة على التنبؤ والشفافية) اللازمة للنهوض بالاستثمار بصورة فعالة.

٢٦- وكمـــا ذُكِرَ ضمن الإطار ٢، فإن التواصل الشبكي بين المؤسسات الجامعية والشراكات بين الجامعات أصـــبحت تستخدم أكثر فأكثر ضمن العديد من عمليات الأونكتاد، باستعمال صيغ مختلفة حسب الاحتياجات. *وللدعـــم المؤسسي المقدم لمؤسسة للبحث الأكاديمي والتدريب هدف طويل الأجل في غاية من الأهمية، وهو على وجـــه التحديد تنمية القدرة على البحث لخدمة السياسات الراهنة والمستقبلية وتدريب الطلاب الذين سيصيرون واضـــعي السياسات ورجال الأعمال في الغد.* كما يعد الدعم الذي يقدمه الأونكتاد للجامعات في البلدان النامية وسيلة لإدراج العمل التحليلي الذي تضطلع به الأمانة ضمن المساندة التي تقدمها المؤسسات الجامعية إلى صانعي القرار الوطنيين. وينبغي زيادة مشاركة الأونكتاد في الشبكات الأكاديمية القائمة الخاصة بقضايا التجارة والتنمية. ومهما كان المجال الذي تغطيه الشبكة، يجب أن يُحدَّد محتوى ونطاق الشراكات بين الجامعات أو المدارس المهنية

والأونكتاد حسب طبيعة كل مؤسسة وأهدافها. والجامعات عادة ما تكون مناهجها الدراسية صارمة وهياكلها البيروقراطية ثقيلة. وينطوي تغيير محتواها أو إدخال إضافات عليه، على عمليات تستغرق وقتاً طويلاً.

٢٧- وأحياناً ما يُذْكَرُ إنشاء "مراكز الامتياز" للتدريب، بوصفه وسيلة لنشر معرفة الأونكتاد وتحسين نوعية التدريب وتوسيع قدرات بعض المؤسسات الأكاديمية المختارة لدى البلدان النامية. والشرط المسبق الأول الذي يضمن إمكان الاعتماد على مؤسسة تدريب ما في مجال نشر معرفة الأونكتاد هو توفر قدرة محلية ثابتة راسخة الجذور لدى تلك المؤسسة في المواضيع التي يستهدفها التدريب. وبعبارة أخرى، فإن ما يستطيعه الأونكتاد هو أن يعزز لا أن يخلق قدرات التدريب المحلية وذلك عن طريق توسيع وتحديث نطاق التدريب القائم وتقديم المساندة المحدودة من خلال موظفي الأونكتاد في حدود الموارد المتاحة. ومرة أخرى، فإن *التعليم عن بعد* يعد وسيلة فعالة من حيث الكلفة للنشر والتدريب. والمؤسسة نفسها هي المطالبة بضمان استدامة "مركز الامتياز" على المدى الطويل. وذلك هو بالتحديد الهدف من تنمية القدرات.

٢٨- إننا نشهد انتشاراً *للشبكات* التي تعتني بالقضايا المتعلقة بالتجارة والتي تربط بين الهيئات الحكومية أو الكيانات الخاصة أو المؤسسات الجامعية أو المنظمات غير الحكومية. ولهذه الشبكات أغراض متنوعة تمتد من مجرد تبادل المعلومات لتصل إلى الأنشطة المشتركة والدعاية. إلا أن جميعها تمثل أوجهاً مختلفة من أوجه القدرة المؤسسية. وتتوقف فعالية الشبكة واستدامتها إلى حد بعيد على أوجه التشابه بين أعضائها والمصالح واهتمامهم المشترك بأهداف الشبكة؛ وينطبق هذا بصورة خاصة في مجال السياسات التجارية والإنمائية. إلا أن الاستدامة والفعالية تتوقفان أيضاً على الدعم المقدم من "جهة تنسيق" ما تزود الشبكة بالأفكار والاتصالات والمعلومات المستوفاة والمبادرات المشتركة والقيادة. وبدون هذا الدعم، فإن الشبكة تميل إلى الانحلال وربما تضمحل في نهاية المطاف. *وضمن شبكات التدريب والبحث التي طورها الأونكتاد، من المهم تحديد أهداف الشبكة من منظور تنمية القدرات، وأي مؤسسة تؤدي دور جهة التنسيق وما هي الموارد المخصصة لهذا الغرض.* وفي مجال عمل واسع مثل ولاية الأونكتاد، فإن نطاق المؤسسات التي يمكن أن تهتم بالأنشطة الشبكية مع الأونكتاد واسع جداً. وحتى إذا كان هدف الشبكة "مقتصراً" على مراكز التدريب بشأن القضايا الإنمائية على سبيل المثال، فإن نطاق الشركاء الممكنين يشمل مدارس إدارة الأعمال والمدارس المهنية وبرامج الدراسات العليا لكليات علم الاقتصاد أو الحقوق أو العلاقات الدولية وجامعات الخدمات الخارجية والمنظمات غير الحكومية التي توفر التدريب والمؤسسات العامة أو الخاصة وهلم جرّا. وتعد شبكات الأونكتاد لوكالات النهوض بالاستثمار (الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار) وبشأن السلع الأساسية (انفوكوم بالتعاون مع مركز سيكلوب للبحوث) أمثلة عن شبكات مستهدفة ناجحة لها أهداف واضحة في مجال تنمية القدرات.

٢٩- *وتتطلب تنمية القدرات المؤسسية في مجال السياسات التي تندرج ضمن اختصاصات الأونكتاد مجموعة متنوعة واسعة من الأدوات، وذلك بحسب طبيعة المؤسسة ووظائفها.* فالحلول التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على سبيل المثال، تعتبر حاسمة لتعزيز القدرة المؤسسية لرصد عمليات النقل (نظام المعلومات المسبقة عن البضائع) والسلطات الجمركية (النظام الآلي للبيانات الجمركية) و/أو إدارة الدين (نظام رصد الديون والتحليل المالي)، في حين أن المعرفة النظرية والتطبيقية لقواعد قانونية محددة لازمة لسير أعمال سلطة معنية بمكافحة الإغراق. أما الدعم الذي يقدم إلى المؤسسات الوطنية المسؤولة عن السياسات المتصلة بالعرض (وزارات التخطيط، على سبيل المثال، ولكن أيضاً الكيانات التجارية)، فهو مختلف تماماً: فاحتياجاتها المؤسسية شاملة ومتعددة التخصصات وموجهة نحو الأجل الطويل. ومثلما هو الشأن بالنسبة للتدريب، فبقدر ما يتسع نطاق موضوع التجارة والتنمية، تزداد أوجه الضعف المؤسسية اللازم تناولها ويزداد تعقد الأدوات والمنهجيات التي يتم استخدامها. وتنطبق هذه الملاحظة أيضاً على الفئة الثالثة من احتياجات تنمية القدرات، وهي القدرات المجتمعية. وفي الختام، من المهم التوكيد على أن التنمية المؤسسية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عمليات طويلة الأجل تعتمد اعتماداً كثيفاً على الموارد وتراعي خاصيات البلدان.

الإطار ٤- من التدريب الفردي على القواعد التجارية إلى الارتقاء بالقدرة المؤسسية التجارية: ثلاث مراحل[أ]

١-	٢-	٣-
فهم خيارات التفاوض بشأن القواعد التجارية من طرف المسؤولين التجاريين	**تحليل ومشاورات بشأن أثر القواعد التجارية على السياسة الإنمائية الداخلية**	**التطبيق على وضع السياسات التجارية واستراتيجية التفاوض لوزارة التجارة**

التعلّم السلبي للمعرفة العامة ⟵ *التعلم الفعال من خلال تكييف المعرفة* ⟵ *التغيير المؤسسي*

تدريب تقليدي على مستوى الفرد *(عادة لمدة أيام أو أسابيع قليلة)*	المستويان الفردي والمؤسسي = تنمية القدرات المؤسسية *(عادة لمدة تزيد عن سنة)*

(أ) مستوحى من مفهومي "البحث العملي والتعلم العملي" اللذين طورهما ليشيا إيُو ورايمون سانار.

٣- القدرات المجتمعية

٣٠- للمؤسسات من قبيل وزارة الاقتصاد دور رئيسي تؤديه فيما يتعلق بنوعية مشاركة المجتمع المدني وقطاعات الإنتاج والمشرعين في وضع السياسات التجارية والإنمائية وتنفيذها. لذا، فإن الصلة بين الفئتين الثانية والثالثة من تنمية القدرات هي بكل وضوح الوسيلة الأكثر فعالية لضمان إشراك الأطراف المعنية بعملية صنع القرار - وبعبارة أدق، لضمان أن تكون الأطراف المعنية قادرة على أن تؤدي دوراً فاعلاً في هذه العملية. ومع ذلك، يمكن أيضاً أن تحدث التغيرات على الصعيد المجتمعي بفضل التدريب الفردي: فعلى سبيل المثال، يمكن لمقاول ما متدرب في مجال القدرة التنافسية والتكنولوجيا أن يحدث "أثراً إيضاحياً" على أصحاب العمل الآخرين من دون أي دعم مؤسسي. ويمكن للأونكتاد أن يقدم الدعم المباشر أو غير المباشر على الصعيد المجتمعي عن طريق العمل الذي يستهدف صاحب العمل الفرد الذي قد يصبح رائداً في قطاعه، ومن خلال تحسين القدرة المؤسسية للهيئات الحكومية على تعبئة الأطراف الفاعلة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

٣١- وتشمل القدرات المطلوبة لضمان أن الفئتين الأولين من القدرات تعملان بانسجام مع السياق المجتمعي، على سبيل الذكر، توعية الأطراف المعنية المختلفة عن طريق نشر أهداف اتفاق ما في مجال التجارة والاستثمار مثلاً؛ وتدريب الصحفيين على قواعد منظمة التجارة العالمية ودعم آليات التشاور مع البرلمانيين ورجال الأعمال والمجتمع المدني. ويشمل البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية بعض هذه الأهداف، شأنه شأن بعض مشاريع الأونكتاد التي تستهدف بلداً معيناً، مثل المشروع الرامي إلى مساعدة الجزائر على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يحدث الوعي في الاتجاه المعاكس أيضاً: فصانعو السياسات بحاجة إلى معرفة وفهم شواغل المجتمع المدني وقطاع الإنتاج. ويهدف البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد بشأن العولمة والتنمية البشرية المستدامة إلى تعزيز القدرة على إدماج الفئات الثلاث وتدعيم أوجه التفاعل فيما بينها لدى وضع السياسات التجارية والإنمائية.

٣٢- وإذا كان من اللازم تكييف منهجيات التدريب حسب كل موضوع وكانت القدرة المؤسسية تقتضي أدوات عديدة، فإن دعم قدرة المجتمع على أن يؤدي دوراً فاعلاً في مجال السياسات التجارية والإنمائية إنما يكتسي أوجهاً أكثر تنوعاً. فتفسير آثار المفاوضات التجارية لمجتمع ريفي يتطلب نوعاً من نشر المعلومات قليل الشبه مع نوع الحوار الذي يطلبه البرلمانيون لفهم الروابط بين الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وهذا الموضوع الأخير مثل عن التحديات التي سيواجهها الطور الثاني من مشروع الأونكتاد/إدارة التنمية الدولية/اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن الملكية الفكرية والتكنولوجيا، الذي يستهدف، ضمن أمور أخرى، نشر التحاليل التي أجريت في إطار المشروع. ويطرح تحويل المدخلات التحليلية للأونكتاد إلى

منـــتجات "سهلة الاستعمال" تحدياً على هذا الصعيد أكبر منه في مجال إعداد مواد التدريب الخاصة بالأفراد من المسؤولين الحكوميين.

٣٣- وعندما نتعامل مع المجتمع بمفهومه الواسع، فإن السيطرة والمبادرات التي تتخذ استجابة لطلب ما تبدو مرة أخـــرى ومتطلـــبات أساسية لأي عمل يضطلع به الأونكتاد بهدف تعزيز دور الأطراف المعنية المختلفة في مجال القضايا الإنمائية. وفي هذا السياق، فإن "السيطرة" تعني أيضاً المشاورات المكثفة مع الحكومة ضمن عملية تصميم نشـــاط الأونكـــتاد الرامي إلى إشراك المجتمع المدني أو الصحفيين أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص. وأخيراً، فبينما يمكن أن يُقَدَّم التدريب الفردي في إطار مجموعات تضم متدربين قادمين من بلدان مختلفة (كما في إطـــار الـــدورات الإقليمية مثلاً) *فإن تنمية القدرات على الصعيدين المؤسسي والمجتمعي لا يمكن أن تتم إلا على مستوى القطر.*

٤- النهج الوطنية المتكاملة من أجل ضمان أقصى درجات الفعالية لأنشطة تنمية القدرات.

٣٤- يؤدي الأونكتاد دوراً هاماً في مجال صياغة الفكر الدولي بشأن التجارة والتنمية. إلا أن أثره على تنمية القـــدرات في هذا المجال يرتبط بمدى قدرة أنشطته على تعزيز الأداء الاقتصادي للبلد. وتعي وكالات التنمية أن الأنشـــطة الـــتي يغلب عليها الطابع الوطني تشكل إحدى الوسائل الأكثر فعالية (إن لم تكن الوسيلة الوحيدة في مجالات شتى) لضمان تنمية القدرات المحلية. وفي هذا الصدد، يواجه الأونكتاد عائقاً رئيسياً، وهو بالتحديد نقص المكاتـــب القطـــرية التابعة للأونكتاد التي تسمح بإقامة اتصالات مباشرة مع السلطات المحلية بحيث يمكن تحديد احتياجاتها والقيام برصد منتظم لأنشطة الأونكتاد الميدانية. ووجه الضعف هذا يتناقض مع العنصر الجوهري لتنمية القـــدرات، ألا وهو تطوير قدرة ذاتية وطنية في مجال السياسات التجارية والإنمائية. وتتجلى الحاجة إلى تكييف أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وفق الحاجيات الوطنية أكثر فأكثر في عديد من الطلبات المقدمة من الـــبلدان المستفيدة والمانحة على السواء، التي تدرك جميعاً الخصوصية الوطنية لأنظمة التجارة والاستثمار والمنافسة وفرص الدخول إلى الأسواق وأوجه الضعف في العرض والقدرة على المنافسة، والتشريعات والسياسات التي تحدد صيغة أي مشروع ونتائجه. وبقدر ما تنطوي القدرات المطلوبة على قضايا سياسية ناجمة عن ظروف وطنية صرفة للتنمـــية، يتطلـــب النشـــاط نهجاً يراعي خصوصيات البلد. وبالمثل، بقدر ما ينبغي أن يتكيف النشاط بحسب الاحتـــياجات الخصوصـــية للبلد، يحيد النشاط عن التدريب القياسي ويندرج بالتالي ضمن حقل المساعدة التقنية الوطنية.

٣٥- والحاجة إلى نهج تراعي الخصوصيات الوطنية وتضمن فعالية تنمية القدرات في مجال السياسات التجارية والإنمائية هي جزء لا يتجزأ من إطار العمل المتكامل ومن البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، وكذلك من أنشـــطة البـــنك الـــدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقييمات القطرية والموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية. وتجدر ملاحظة الاتجاه الراهن الملموس لدى المانحين ولدى منظومة الأمم المتحدة ككل في صالح نهج متكامل وقوي على مستوى البلدان في كل الأنشطة الإنمائية (من طور التصميم إلى التقييم النهائي). ويجرى تدعيم دور المنسقين المقيمين للأمم المتحدة بناءً على ذلك.

٣٦- وبالنظر إلى المعوقات الواضحة التي يواجهها الأونكتاد لتعزيز "حضوره" على الصعيد القطري، ينبغي إيجاد الحلول البديلة حتى يتجلى على الميدان أثر أنشطة تنمية القدرات. فيمكن، على سبيل المثال، البحث في سبل عملية وفعالة من حيث الكلفة، وهي (أ) ينبغي إقامة صلات أوثق بين المنسق المقيم في القطر ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بوجه خاص من خلال مشاركة أكبر للأونكتاد في تصميم وتنفيذ التخطيط للأنشطة الوطنية والإقليمية المندرجة في إطار التقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية[١٣]؛ (ب) ينبغي زيادة عدد المشاريع المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد (مثل المشروع الأخير الخاص بتطوير القدرات الفييتنامية المحلية في مجال التدريب على القواعد التجارية؛ (ج) وفيما يتعلق بإطار العمل المتكامل، من المهم للأونكتاد أن يعزز دوره في صياغة الدراسات التشخيصية بشأن التكامل التجاري، بحيث يضمن أن تتجلى خبرته في مجال أوجه الترابط بين التجارة والتنمية في تلك الدراسات ، وبناءً على ذلك، في ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛ (د) يمكن أن تسند لخبراء الأونكتاد مهمة الرصد الميداني لأنشطة الأونكتاد في مجال تنمية القدرات المؤسسية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، فيبقون على اتصالات منتظمة مع المؤسسات الوطنية المعنية؛ (ه) ينبغي توخي وضع مشاريع وطنية شاملة - أي أن تدرج مجالات مواضيعية متعددة في المشروع الواحد.

الإطار ٥- أمثلة عن المشاريع الوطنية المتكاملة الأخيرة التابعة للأونكتاد

أوغندا: إن الشعبة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشروعات بصدد تنفيذ نهج متكامل في إطار مشروع وطني يشمل كل جوانب سياسة الاستثمار ومختلف الأدوات، بما في ذلك التنسيق المحلي القوي حتى يحقق المشروع أقصى ما يمكن من الأثر.

الهند: إن الشعبة المعنية بالتجارة الدولية للسلع والخدمات والسلع الأساسية بصدد تنفيذ مشروع شامل يخص سياسات تجارية عديدة ويتضمن إجراءات مترابطة والتنسيق على مستوى القطر.

٣٧- تسمح النُهج الوطنية بتطبيق مبدأ "التعليم الفعال" بالإضافة إلى أهداف بناء القدرات المؤسسية، وبالتحديد تكييف المعرفة الشاملة بحسب الظروف المحلية. وكما أشار إلى ذلك جوزيف ستيغليتس، فإن عملية تكييف المعرفة الشاملة في مجال التنمية حسب الظروف والاحتياجات الثقافية المحلية ينبغي أن تنفذ من طرف المحليين أنفسهم: *"فالعديد من علماء الاقتصاد الزائرين تعلموا من خلال تجربة أليمة أن البلية تكمن في التفاصيل*

(المحلية). فالعنصر المحلي من المعرفة هو الذي يتطلب التكييف – وهذا ما يقتضي بدوره المشاركة الفعالة من جانب الذين يعرفون ويفهمون البيئة المؤسسية. فالتكييف المحلي لا يمكن أن يتحقق من خلال أشخاص يتلقون "المعرفة في مجال التنمية" دون أن يؤثروا فيها؛ بل يجب أن يضطلع به "من يصنعون التنمية" في ظل قيامهم بمهامهم" [١٤].

دال – الاحتياجات الخصوصية لأقل البلدان نمواً في مجال تنمية القدرات

٣٨- عموماً، فإن محتوى تنمية القدرات لدى أقل البلدان نمواً كما وصفت في الفروع السابقة يضاهي احتياجات تلك الفئة من البلدان مثلما يضاهي احتياجات كل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. فكثافة بعض الاحتياجات في مجال تنمية القدرات هي التي تزداد مقارنة بالاحتياجات الكلية لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. فأقل البلدان نمواً تعاني عادةً من أوجه ضعف أكبر في قدرتها على العرض واستراتيجياتها التجارية وخدمات الدعم المتصلة بالتجارة. وبالمثل فإن لها طلبات مضاعفة في مجال التدريب وذلك في مختلف مجالات السياسات التجارية والإنمائية ولها قدرة مؤسسية هشة يجب أحياناً خلقها من لا شيء – كما هو الشأن بالنسبة للسلطات المعنية بالمنافسة أو الكيانات المعنية بالنهوض بالاستثمار. *وتبدو بعض جوانب القدرات اللازمة لصياغة وتنفيذ السياسات الذاتية في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية ضعيفة ومحدودة بصفة دائمة لدى أقل البلدان نمواً، ومن بينها الجوانب الآتي ذكرها:*

- القدرة الوطنية على وضع استراتيجيات إنتاج وتصدير تتلاءم مع عرض قائم على السلع الأساسية، بما في ذلك تنويع العرض؛

- القدرة المحلية في مجالي البحث والتدريب، وبوجه خاص في ما يتعلق بالسياسة التجارية واستراتيجية الحد من الفقر ضمن إطار العمل المتكامل؛

- القدرة التنظيمية باعتبار آثار تحرير التجارة، وبوجه خاص في مجال الخدمات؛

- القدرة على استغلال الإمكانات السياحية استغلالاً أمثل كحافز للتنمية وتنفيذ السياسات الإنمائية في الخدمات ذات الصلة مثل النقل؛

- القوانين والسياسات المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك؛

- تشجيع الاستثمار والقدرة على التفاوض بشأن اتفاقات في مجال الاستثمار والعلم والتكنولوجيا؛

- القدرة على نشر المعلومات بشأن التجارة والتنمية لدى الأطراف المعنية وإنشاء آليات للتشاور مع القطاعات المعنية؛

- التنسيق بين وزارات الاقتصاد القائمة في العواصم وبين البعثات في الخارج، والقدرة الشاملة على المشاركة بصورة فعالة في المحافل الدولية؛

- القـــدرة عـــلى تحديد الاحتياجات من البحث والتدريب في مجال السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتنمية.

٣٩- والطلـــب على المبادرات الشاملة في مجال تنمية القدرات (أي التي تشمل مجالات عديدة من السياسات الاقتصادية) أكبر لدى أغلبية أقل البلدان نمواً منه لدى البلدان النامية التي تميل إلى أن تطلب إلى الأونكتاد، على سبيل المثال، تدريباً أكثر تخصصاً في مواضيع محددة، وبوجه خاص في المواضيع "الجديدة" للبرنامج الدولي. وتجمع طلبات عديدة من أقل البلدان نمواً بين احتياجات التدريب الفردي التقليدي وبين الاحتياجات المؤسسية. وبصورة عامة، ترى وزارات الاقتصاد والمالية والتجارة لدى أقل البلدان نمواً عاجزة أكثر من نظيراتها في البلدان النامية عن السيطرة على الأمور ويعوزها الموظفون اللازمون. فلا يتم استغلال المهارات الفردية واستخدام المعلومات استغلالاً أمثل، والتنسيق بين الوزارات الذي يقتضيه تداخل السياسات التجارية والإنمائية عادة أكثر هشاشة مما هو عليه في الـــبلدان النامـــية عموماً. وتتجلى أوجه الضعف في مكونات عديدة لعملية وضع السياسات التجارية والإنمائية، لا سيما فيما يخص الترابط بين الجانبين المؤسسي والمجتمعي، أي بين الكيانات الحكومية والأطراف المعنية المختلفة.

٤٠- *والـــربط الشبكي وإقامة الشراكات مع مؤسسات البحث والتدريب لدى أقل البلدان نمواً* من العناصر المفـــيدة لـــتعزيز قدراتها المحلية. فعلى سبيل المثال، بادر الأونكتاد، أثناء جولة أورغواي وبعدها، بتنفيذ البرنامج الأفـــريقي المنســـق للمســـاعدة في مجال الخدمات، وهي شبكة للبحث تجمع بين عديد الباحثين من أقل البلدان الأفريقية نمواً والبلدان النامية. وقد استفاد الباحثون من أقل البلدان نمواً من التبادل ومن العمل المشترك مع أعضاء الشبكة بشأن تجارة الخدمات. ولولا ذلك الدعم، ما استطاعت أقل البلدان نمواً إنجاز العديد من الدراسات الوطنية بشـــأن الخدمـــات والدراسات القطاعية التي أجريت في إطار الشبكة. وبصفة عامة، تقتصر القدرة المتوفرة لدى المؤسسات الجامعية لأقل البلدان نمواً على بعض الجامعات أو المراكز وبعض المواضيع المندرجة ضمن برنامج العمل التجاري والإنمائي. وعادة ما لا يفي التدريب الذي توفره جامعات البلدان المصنعة للطلاب من أقل البلدان نمواً بالغرض، لأن المعرفة النظرية المكتسبة يجب أن تكيف بحسب الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان.

٤١- وفي ضوء دراية الأونكتاد باقتصادات أقل البلدان نمواً، سوف يواصل تأدية دور هام في تنمية قدرات تلك البلدان على وضع السياسات، لا سيما السياسات المتعلقة بالتجارة والحد من الفقر. وينبغي أن تُستخدم الأعمال التحليلية التي يضطلع بها الأونكتاد بشأن اقتصادات أقل البلدان نمواً (مثل التقرير السنوي الخاص بأقل البلدان نمواً) بصفة نظامية بوصفها مدخلاً من المدخلات لأنشطة تنمية القدرات.

الملاحظات الختامية والتوصيات

٤٢- "إن الاعتماد بدرجة أكبر على تنشئة الأخصائيين الوطنيين" يعد إحدى التوصيات الرئيسية لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تنمية القدرات. وبهدف تطبيق هذا الهدف ضمن ولاية الأونكتاد وأنشطته، يمكن النظر في الاقتراحات التالية، لا سيما عند مراجعة استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني:

➢ *الأهداف والمبادئ التوجيهية العامة لتحقيق أهداف تنمية القدرات:*

تطوير *النهج المتكاملة* عند تصميم وتنفيذ أنشطة الأونكتاد، وبالتحديد الأنشطة التي تضمن الاتساق من خلال إدراج العناصر التالية والربط بينها:

- *البحث والتدريب؛*
- *الجوانب المختلفة للسياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتنمية؛*
- مختلف الوسائط والأدوات.

➢ *توصيات محددة:*

- توسيع نطاق أنشطة *التدريب* التي يضطلع بها الأونكتاد، في حدود ما تسمح به الموارد الإضافية المتاحة، لا سيما في المجالات التالية:

  ○ المواضيع التي تتفرد فيها الشعَب والوحدات التابعة للأونكتاد بالخبرة الدولية، بالإضافة إلى المجالات المواضيعية "الجديدة" الناجمة عن تطور البيئة الدولية، من خلال أنشطة تدريب قصيرة الأجل؛

  ○ دورات تدريبية شاملة من قبيل دورة الأونكتاد بشأن البرنامج الاقتصادي الدولي (P166)، تركز على الترابط بين السياسات التجارية والسياسات الإنمائية؛

  ○ تحويل الأعمال التحليلية التي يضطلع بها الأونكتاد إلى مواد تدريب وشرحها، مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً في مجال التدريب؛

- تعزيز الربط الشبكي والشراكات بين الجامعات (بمشاركة مؤسسات البحث والتدريب في البلدان المتقدمة والنامية)، وتحديد نطاقها ومحتواها حسب طبيعة أنشطة التدريب المعنية في كل حالة؛

- تطوير استخدام تقنيات التعليم عن بعد في مجالات التدريب حيثما تثبت فعاليتها، ودعم الأنشطة الشبكية.

- تحديد المجالات والبرامج التي يمكن فيها إدراج وتنفيذ *أنشطة جديدة تتعلق ببناء القدرات المؤسسية* في إطار التعاون التقني للأونكتاد، حسب الموارد المتاحة، في سبيل:

  - تعزيز القدرات الذاتية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والمؤسسات العامة والخاصة لأقل البلدان نمواً المعنية بعملية وضع السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتنمية، لا سيما قدرات البحث والتدريب؛

  - الاعتناء عناية خاصة باحتياجات أقل البلدان نمواً من حيث القدرات المؤسسية في مجال وضع السياسات المتعلقة بمجالات اختصاص الأونكتاد، وذلك بالتشاور مع السلطات الوطنية والجهات المعنية لدى أقل البلدان نمواً.

- تحديد المجالات والوسائط والموارد والمشاريع المحددة الكفيلة بأن تسمح للأونكتاد بتكثيف أنشطته المتعلقة بتنمية القدرات ذات المنحى دون الإقليمي والقطري، بالتنسيق مع المنسق المقيم للأمم المتحدة ووكالات التنمية القائمة داخل القطر، مع استخدام آليات التخطيط المحلية لتنسيق التعاون التقني؛

- الاستفادة من تنوع السياسات والتجارب المتعلقة بالتنمية بهدف تنفيذ مشاريع لتنمية القدرات فيما بين بلدان الجنوب، من خلال تيسير التبادل والبحث والتدريب من جانب وفي صفوف واضعي السياسات في البلدان النامية من مختلف الأقاليم؛

- تفسير مفهوم تنمية القدرات والحاجة إلى نُهج شاملة وكيفية استغلالها في التعاون التقني للأونكتاد والأنشطة القائمة بين الوكالات ونشر هذه الأفكار في صفوف البلدان المستفيدة والبلدان المانحة.

٤٣- إن تنمية القدرات هي في واقع الأمر عملية. وتَعَلُّمُ كيفية دعم تنمية القدرات هو أيضاً عملية تتطلب الوقت والتواضع وتغيرات عميقة في عقلية المانحين والمستفيدين والوكالات. وكان الأمين العام للأونكتاد قد لاحظ

في تصديره للكتاب الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنمية القدرات[١٥] أن "إيفاد خبير إلى بلد نام لمدة أيام أو أسابيع قليلة أيسر من تحديد كيف يمكن مساعدة مؤسسة وطنية ما على التعامل مع القضايا الجديدة". ولن يفلت الأونكتاد من الصعوبات التي تنطوي عليها الطبيعة المتطورة للمساعدة الإنمائية. ولكن لديه الخبرات التقنية والإرادة ليؤدي دوراً بارزاً في هذه العملية.

الحواشي

(١) في هذه المذكرة، نفضل استخدام عبارة "تنمية القدرات". ومع ذلك، ولأسباب عملية، تستعمل عبارتا "تنمية القدرات" و"بناء القدرات" كمرادفين.

(٢) ك. ماليك، *التنمية وتحرير التجارة والتكامل التجاري*، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، www.netamericas.net/documents.

(٣) في هذا السياق، تجدر الإشارة، في جملة أمور أخرى، إلى ما يلي: (أ) تقييم بناء القدرات في مجال التعاون التقني للأونكتاد من طرف فريق تقييم مستقل، حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ (ب) المشاورات مع أعضاء من الفرقة العاملة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وشباط/فبراير ٢٠٠٣؛ (ج) قرار مجلس التجارة والتنمية ٤٧٢(XLLX) بشأن "استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني"؛ (د) المذكرة المعدة من أمانة الأونكتاد في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ بشأن التعاون التقني (TD/B/WP/161) و(هـ) مذكرة الأمين العام بشأن بناء القدرات، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، التي تشير على وجه التحديد إلى التوصية ٤ من تقييم بناء القدرات بشأن "نهج متكامل ... للاضطلاع بأنشطة منفصلة في تصميم برامج بناء القدرات". وعقدت مشاورات غير رسمية مع مندوبين من البلدان المتقدمة والنامية، وموظفين تابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وخبراء وأكاديميين مستقلين، وموظفين تابعين للأونكتاد.

(٤) *انظر أدناه*، الإطار ١.

(٥) S. Fuduka-Parr, C. Lopes, K. Malik, Eds., *Capacity for Development*, UNDP, New York, 2003, pp. 9 and 20.

(٦) انظر الفقرة ١٩.

(٧) لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *المبادئ التوجيهية بشأن تعزيز القدرات التجارية من أجل التنمية*، ٢٠٠١.

(٨) انظر الأونكتاد، *تقرير وتوصيات اجتماع الفريق الاستشاري الأول بشأن تنمية الموارد البشرية*، جنيف، ١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتتعاون TRAINFORTRADE مع جميع الشعب التابعة للأونكتاد لتطوير مواد التدريب وتدريب المدربين.

(٩) "يروى أن موظفين مدنيين تجاريين من أفريقيا صرحوا في اجتماع أخير أنهم `أُجْهِدوا إلى أقصى الحدود من خلال الدورات الدراسية المتعددة` التي شاركوا فيها مع المانحين. فعلى امتداد السنوات، تُنَظَّمُ سلسلة من الحلقات الدراسية ودورات التدريب المخصصة للموظفين والتي تجمع أشخاصاً قد يستفيدون منها كأفراد، إلا أنهم غالباً ما لا يُستَمَعُ إليهم بعد عودتهم إلى عواصمهم، وليس لهم إلا حوافز قليلة لتقاسم المعرفة التي اكتسبوها داخل مؤسساتهم، ناهيك مع الوزارات الأخرى وجمعيات القطاع الخاص، الخ". Henri-Bernard Solignac Lecomte، *بناء القدرات لصالح التجارة: ما هي الأولويات؟* مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، آذار/مارس ٢٠٠٣، صفحة ٥.

(١٠) كما في البرنامج الشامل المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن العولمة والتنمية البشرية المستدامة.

(١١) بالتعاون مع برنامج العلم والتكنولوجيا والابتكار لجامعة هارفارد.

(١٢) انظر الأونكتاد، *استراتيجية التعليم عن بعد*، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(١٣) فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يشارك الأونكتاد في بعض الأنشطة المندرجة ضمن مشروع التجارة لآسيا وهو بصدد تصميم مشروع جديد لبناء القدرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١٤) J. Stiglitz, "Scan globally, reinvent locally." *1st Global Development Network Conference,* Bonn, December 1999, p. 9.

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *السيطرة والقيادة والتحويل: هل باستطاعتنا أن نفعل الأفضل في مجال تنمية القدرات؟* نيويورك، ٢٠٠٣.